

الشراكة السورية الأوروبية ومدى أهميتها لسورية

ياسر العيسى

من المركز الوطني للسياسات الزراعية

تشرين الأول 2005

بالتعاون مع

مشروع GCP/SYR/006/ITA



الشراكة السورية الأوروبية و مدى أهميتها لسورية

مقدمة

بدأت سورية المفاوضات الرسمية مع الإتحاد الأوربي بشكل رسمي في عام 1998. حيث عقدت 12 جولة مفاوضات فنية وقد انتهت المفاوضات في نهاية عام 2003 ووقعت الاتفاقية بالأحرف الأولى في 19 تشرين الأول 2004 وستتخذ الإجراءات اللازمة لتوقيعها. سوف تساهم الاتفاقية بإنشاء منطقة تجارة حرة بين سورية والإتحاد الأوربي كما ستساعد سورية على موائمة قوانينها الداخلية ومقاييسها مع القواعد الدولية. التي ستكون مفيدة في دخول الأسواق الخارجية. وسيساعد الإتحاد الأوربي سورية من خلال تقديم الدعم اللازم (من خلال برنامج ميذا) لإصلاح الاقتصاد السوري والنظام الإداري ليتوافق مع الظروف الجديدة التي ستتشكل مع اتفاقية منطقة التجارة الحرة. الاتفاقية ستغطي بشكل ابعث القوانين التجارية مثل تحرير التدابير الحكومية وتبني المقاييس الفنية وشهادات المنشأ على الموديل الأوربي بالإضافة إلى توسيع التعاون في الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية.

العلاقات التجارية بين سورية والإتحاد الأوربي

زادت الصادرات السورية إلى الإتحاد الأوربي بمعدل نمو سنوي يقدر ب 5.3% بين عامي 1996-2003 حيث شكل الإتحاد الأوربي 57-62% والبلدان العربية 20% من مجمل الصادرات السورية. سيما انخفضت الواردات السورية من الإتحاد الأوربي بمعدل نمو سنوي يقدر ب -0.8% في الفترة ما بين 1996-2003. كما زادت قيمة التجارة السورية مع الإتحاد الأوربي بنسبة 2.1% سنوياً (1996-2003) حيث كان سلوك القطاعات الأخرى غير النفطية ضعيفاً (خاصة المعتمدة على الغزل والزراعة) ولكن صادرات الغزل ازدادت مؤخراً بينما الواردات تتركز بشكل أساسي على المنتجات الصناعية (المعدات) والأغذية الزراعية المصنعة.

اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية

في الجانب الاقتصادي من المتوقع أن تشكل منطقة تجارة حرة بين سورية والإتحاد الأوربي تسهم في خلق منطقة تجارة حرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تشمل الاتفاقية تجارة البضائع والخدمات والتدابير العامة وحماية الحقوق الفكرية بالإضافة إلى مناقشة تسوية الاتفاقية بما يتماشى مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية. تشمل الاتفاقية بتعاون أكبر في مجال الجمارك والنقل والسياحة والبيئة. وتتضمن اتفاقية الشراكة فصل للتعاون في الشؤون الاجتماعية والثقافية كما إن الاتفاقية سوف تمتد لتغطي الجوانب الثقافية والتعليمية ومكافحة الجريمة وتبويض الأموال والمخدرات كما شملت الاتفاقية بناء المؤسسات وتقوية قواعد القانون وحركة الأشخاص ومنع الهجرة غير الشرعية. بعد التوقيع وانتظار المصادقة من البرلمان اتفق الطرفان على تطبيق

الجانب التجاري من الاتفاقية خلال الفترة الانتقالية. تم الاتفاق على توقيع اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط بموجب إعلان برشلونة عام 1995. بعد عشر سنوات من بداية عملية برشلونة الاتفاقية وقعت مع الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس والسلطة الفلسطينية وسورية . مالطا وقبرص انضمت إلى الإتحاد الأوروبي بينما العلاقات مع تركيا محكومة باتفاقية إتحاد جمركي.

التأثير المتوقع لاتفاقية الشراكة السورية الأوروبية

اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تستلزم تخفيض الضرائب حتى الصفر على معظم السلع المستوردة من سورية، التي تتمتع بحرية دخول منتجاتها إلى أسواق الإتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية التعاون الموقعة في عام 1977 وكذلك من خلال نظام التفضيلات العام الذي يقضي إعطاء الدول النامية تخفيض معدل التعرفة الجمركية. كما إن التعرفة التفضيلية ليست كافية لضمان منافسة الصادرات. حيث هناك حاجة لطرق أشمل.مثل: اتحاد تبادلي للتجارة الحرة وصداقة الأعمال وإصلاحات السياسة الداخلية هذا ما تركز عليه حقيقة اتفاقية الشراكة. لضمان أن الفرص التصديرية تبدأ بشكل فعال وإصلاح السياسة الداخلية من المطالب الأولية. فتح الأسواق يقدم تلك الفرص لكن الاستخدام الكامل لتلك الفرص يعتمد على تنافس المصدرين والسياسات الحكومية المشجعة للاستثمار. لهذا قدم الإتحاد الأوروبي النصح لرجال الأعمال السوريين لتحسين قدرتهم التنافسية من خلال مشروع مركز الأعمال السوري الأوروبي (SEBC) ودعم الحكومة السورية في برنامج الإصلاح الاقتصادي. التحدي بالنسبة لسورية لتحقيق الاتفاقية سيكون في تنوع الصادرات الزراعية (من خلال الإصلاحات البنوية المناسبة) من أجل أسواق ذات قيمة عالية هذا يعني تعزيز الصادرات إلى الإتحاد الأوروبي بدون فقد المنافسة في الأسواق العربية. ممكن أن يكون أحد أهداف الإصلاح التجاري هو خلق بيئة قادرة على جذب الاستثمارات الأوربية وهذا الهدف للوصول لكافة الأسواق الإقليمية وهذه حاسمة لتنمية التكامل المناطقي الأعمق بين الدول العربية. كما أن تأثير التجارة التفضيلية ممكن يكون محدود بجانب زيادة متطلبات المقاييس الفنية والصحية الأوربية هذا يتضمن تجهيز البلد للتصدير وفق المقاييس العالمية. أرباح الاقتصاد التي تأتي من خلال التكامل المناطقي تقدر بحوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي. في المدى القصير ستواجه الحكومة انخفاض في عائدات الرسوم الجمركية نقص في الميزانية حيث هناك أربع طرق رئيسية تمكن التكامل في تحفيز النمو: 1- المنافسة: التي تنتج من خلال المبتكرات و ضبط التكاليف و تحسين الإنتاجية. 2- التحول التقني (الفني): والذي يجب أن يبسر من خلال توافق المقاييس. 3- الاستثمارات الأجنبية المباشرة. 4- ودخول أفضل إلى الأسواق الخارجية. هذه المواضيع الهامة التي يجب أن تؤخذ بالحسبان للاستفادة من الاتفاقيات التجارية وهناك أيضاً المسعى للاستثمار الحقيقي في التعليم الأساسي والتدريب إذا كانت سورية تتوقع أن تنافس بالقوة العاملة الحالية.

المحتوى الاقتصادي

استفاد الاقتصاد السوري من مجموعة من التطورات الإيجابية في بدايات العقد الحالي. حيث زيادة أسعار النفط عالمياً وعودة الإنتاج الزراعي بعد موجة الجفاف العام في عام 1999 أدى إلى معدلات نمو حوالي 3.4 % في عام 2001 و 3.2 % في عام 2002 و 2.5 % في عام 2003 . هذا الاتجاه العام للتناقص في معدلات النمو يعود إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتأمين فرص عمل للأجيال الجديدة الداخلة إلى سوق العمل. كما أن معدلات البطالة مرتفعة خاصة في المناطق الحضرية هذه الحالة من الصعب أن تستمر بدون زيادة معدل النمو السنوي في قطاعات الإنتاج . بدأت سورية مؤخراً بالانفتاح التدريجي من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق. أهداف المقاييس البنوية في الإصلاح الاقتصادي كانت قد أعلنت دعم القطاع الخاص لخلق

تشريعات وبيئة مستقرة ومرغوبة أكثر للاستثمار. ومن المتوقع أن يكون هناك برامج إصلاح أوسع في الخطة الخمسية القادمة. وأهم الإصلاحات على الإطلاق تعديل القانون رقم 10 عام 1991 ليفتح مجالات أوسع للاستثمار الأجنبي. وقوانين مصرفية جديدة التي سمحت بإنشاء بنوك خاصة مع جزء من الملكية الأجنبية. آليات سعر الصرف بسطت على الرغم من بقاء نظام سعر الصرف المضمخ.

النتيجة

بشكل ضمنى يمكن للاتفاقية أن تزيد فرص التصدير وتعزز فعالية قطاع الزراعة السورية لكن سياسات الإصلاح الكلية بشكل أساسي ضرورية للتنمية. كما أن فتح الأسواق يقدم فرص كثيرة ولكن استغلالهم بشكل كامل يعتمد على المصدرين و القدرة التنافسية وسياسات الحكومة صديقة الأعمال.

مصادر إضافية

1. الهندي عطية، 2005 الزراعة في اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية، المركز الوطني للسياسات الزراعية.
2. منتدى عن الشراكة الأوروبية المتوسطية متاح على العنوان التالي www.euromed.com
3. المفوضية الأوروبية (2004)، الشراكة الأوروبية المتوسطية ونشاطات ميدا الإقليمية.
4. المفوضية الأوروبية (2000 ب) عملية برشلونة، خمس سنوات من 1995-2000، الشراكة الأوروبية المتوسطية، برشلونة.
5. خوسيه كوكه، 2001 اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية وتأثيرها على الزراعة، المركز الوطني للسياسات الزراعية.
6. خوسيه كوكه، 1999 اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية والخيارات والمعوقات والقرص بالنسبة لسورية
7. ماريك كيبير و كريسينزو ديلاونكويلا (اينيا)، 2004 اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية

الصندوق 1: اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية – الجانب الزراعي

1- في مجال تبادل المنتجات الزراعية الخام :

أ- المنتجات السورية التي منحت ميزات لدخولها إلى الاتحاد الأوربي :

- معاملة المنتجات الزراعية السورية معاملة خاصة في الإطار العام وذلك بتخفيض الرسوم عليها مقارنة بالرسوم المفروضة على الدول الأخرى.
- إعفاء العديد من المنتجات الزراعية السورية من كافة الرسوم الجمركية عند تصديرها إلى الاتحاد الأوربي

- منح حصص للسلع الزراعية الحساسة بالنسبة لسورية معفاة من الرسوم الجمركية وأهمها: 45/ألف طن حمضيات و كميات مفتوحة من الكريب فروت – 15/ألف طن بندورة – 35/ألف طن بطاطا – 20/ألف طن تفاح – 10/ألاف طن زيت زيتون معبأ وكميات غير محددة دوكمة – 20 ألف طن من المولاس - 3/ألاف طن عنب مائدة وكميات غير محددة من عنب العصير .
- وزيادة سنوية على مدى ثلاث سنوات بحدود 3% من الحصة و 1000/طن من زيت الزيتون و تنفيذ مراجعة الكميات بعد ثلاث سنوات لزيادة الكميات في حال تنفيذ الحصة المقررة ، إضافة إلى مئات السلع التي منحت حصصاً تتراوح بين 100-5000/ طن .
- في حال زيادة الكمية المصدرة عن الحصة المتفق عليها فتخفص الرسوم الجمركية عليها بنسب تتراوح بين 40-60% حسب نوع السلعة .

ب- المنتجات الأوروبية التي منحت ميزات لدخولها إلى سورية

- منح حصة لمنتجين أوروبيين بالدخول إلى سورية بإعفاء كامل للرسوم الجمركية وكمية 2250 ألف طن من الحمضيات المختلفة و 2500 ألف طن من التفاح.
- التعريفات الجمركية اقل من 5% تفكك إلى صفر فور النفاذ .
- التعريفات من 5-10% تفكك تدريجياً خلال 4/سنوات .
- التعريفات بين 10-40% تفكك تدريجياً خلال 7/سنوات .
- التعريفات بين 40-100% تصبح 40% وتفكك خلال 12/سنة .
- التعريفات 100 أو أكثر تصبح 70% وتفكك خلال 12/سنة .

2- وبالنسبة للمنتجات الزراعية المصنعة

أ- المنتجات السورية التي منحت ميزات لتصديرها إلى الاتحاد الأوروبي

- معاملة المنتجات الزراعية المصنعة السورية المنشأ معاملة تفضيلية.
- تم إعفاء العديد من المنتجات الزراعية المصنعة السورية المنشأ من كافة الرسوم الجمركية عند تصديرها للاتحاد الأوروبي منها معفى من السابق ومنها تم إعفاؤه من خلال الاتفاقية.
- تم منح بعض المنتجات السورية حصصاً معفاة من كافة الرسوم الجمركية : 800/طن من السكاكر واللبنان – 900/طن من الشوكولا – 1000/طن لازانيا ومعجنات – 5000/طن من البرغل – 1000/طن حلويات عربية – 200/طن بطاطا جاهزة للطهي – 400/طن ايس كريم – 120/ألف ليتر مياه معدنية – 40/ألف ليتر من النبيذ .
- إعفاء كافة المنتجات المصنعة من الرسم الجمركي مع استمراره بفرض الرسوم الأخرى مثل القيمة المقطوعة على كل 1/كغ وأحياناً رسوم أخرى مثل رسم السكر ورسم الطحين.
- سيقوم الاتحاد الأوروبي بتخفيض الرسوم المتبقية بشكل تدريجي خلال الفترة الانتقالية بحيث يتم الانتهاء من كافة الرسوم في نهاية الفترة الانتقالية المحددة بـ 12/سنة .

ب- المنتجات الأوروبية التي منحت ميزات لدخولها إلى سورية :

- منح تخفيض من الرسوم الجمركية بمعدل 40% من الرسوم النافذة لحصص محددة وهي :

- 300/ألف ليتر مياه معدنية – 50/ألف ليتر مشروبات غير كحولية – 350/ألف ليتر مشروبات كحولية – 50/طن سجاائر – 150/طن تبغ مصنع .
- التعريفات اقل من 5% تلغى عند النفاذ .
- من 5-10% تفكك خلال ثلاث سنوات .
- أكبر من 10% اقل من 29% خلال 6/سنوات .
- أكبر من 29% تفكك خلال 12/سنة

3- الأسماك

أ - المنتجات السورية التي ستصدر إلى الاتحاد الأوروبي

- معاملة المنتجات السورية معاملة تفضيلية .
- تخفيض كافة الرسوم الجمركية المفروضة على كافة أنواع الأسماك البحرية وأسماك المياه العذبة التي كانت 6% أو اقل إلى الصفر مباشرة .
- بالنسبة لباقي الرسوم ستصبح 6% وتخفض رسومها بمعدل 60% فور نفاذ الاتفاق و80% في السنة الأولى و100% خلال السنة الثانية أي لا تبقى أية رسوم على الأسماك في حال تصديرها من سورية بعد السنة الثانية .
- منح حصة من بعض الكميات ضمن الشريحة الثانية بإعفاء فوري لبعض الأنواع حصة كل نوع منها بحدود 100 طن .

ب- المنتجات الأوروبية التي ستصدر إلى سورية

- التعريفات اقل من 10% فور نفاذ الاتفاقية
- التعريفات من 10-30% خلال خمس سنوات .
- التعريفات من 30-80 خلال 7/سنوات .

المصدر: الهندي، 2005 الزراعة السورية في إتفاقية الشراكة السورية الأوروبية- المركز الوطني للسياسات الزراعية